الإعلام العراقي في انتخابات 2021

تغطية تحت المجهر

المرصد العراقي لحقوق الانسان
قسم الحريات الصحفية

ديسمبر 2021

ترصد هذه الدراسة وتحلل تغطية وسائل الإعلام العراقية للانتخابات خلال الفترة من 10 أيلول/سبتمبر – 10 تشرين الأول/أكتوبر 2021. رصد فريقنا المكون من عشرة صحفيين 1863 خبراً، و47 ساعة تلفزيونية.

لطالما حُرّر على الصحفيين أن "يشكّكوا" في دوافع المصادر عند حديثهم عن قضيّة ما، كما أن يشكّكوا في حقيقة التصريح نفسه. لقد تردّد دائماً على العاملين في الصحافة أن يسألوا عدّة أسئلة قبل نشر خبر يحظى بالشك.

رصدنا في يوم الاقتراع 24 مخالفة تلفزيونية، وأطول مدة لمعالجة المخالفة كانت 15 دقيقة. كانت الحملات الإعلامية في هذه الانتخابات، أكثر إنضباطاً من الانتخابات السابقة" علي المؤيد – رئيس هيئة الإعلام والاتصالات في العراق.

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

الإعلام العراقي في انتخابات 2021

تغطية تحت المجهر

المرصد العراقي لحقوق الانسان
قسم الحريات الصحفية

المرصد العراقي لحقوق الانسان
قسم الحريات الصحفية

الإعلام العراقي في انتخابات 2021: تغطية تحت المجهر - عمان: مؤسسة فريدريتش إيبرت ٢٠٢١

ديسمبر 2021

(٣٨) صفحة

الناشر: مؤسسة فريدريش ايربت، مكتب الأردن والعراق
المدير المقيم: تم بتشولات
مؤسسة فريدريش ايربت – مكتب عمان
صندوق بريد: ٩٤١٨٧٦ عمان ١١١٩٤ الأردن
البريد الإلكتروني: fes@fes-jordan.org
الموقع الإلكتروني: www.fes-jordan.org

غير مخصص للبيع

مؤسسة فريحريش ايربت – مكتب عمان ©

جميع الحقوق محفوظة.
لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه أو استنساخه أو نقله، كليا أو جزئيا، في أي شكل وبأي وسيلة، سواء بطريقة الكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها، دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعتبر عن وجهات نظر مؤسسة فريدريش إيبرت، ويتحمل الكاتب مسؤولية ذاتية عما عبر عنه في هذه الدراسة.

الفهرست:

مقدمة 07

قراءة في التغطية الإعلامية للانتخابات التشريعية العراقية 2021 08

وسائل الإعلام – المالكون والممولون 10

رصد وتحليل 15

الخلاصة 35

التوصيات 36

مقدمة:

جاءت انتخابات العاشر من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ بعد منعطف كبير مرّ به العراق نتيجة احتجاجات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ التي رفعت فيها مجموعة شعارات، تتعلق بحقوق الإنسان والديموقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية والإصلاحين السياسي والمؤسساتي في الدولة العراقية.

لم يكن الإعلام بعيداً عن هذا التغيّر الذي حدث خلال العامين الماضيين، كما لم يُكن مراقباً وناقلاً فقط لما كان يحدث، بل صار جزءاً من المشكلة في أحيان كثيرة، وغيّر في مسارات الاحتجاجات والدفع باتجاه إدامة زخمها مرة، وتثبيطها والتحريض ضدها في أخرى، بناءً على توجه كل وسيلة إعلام ودوافع وأهداف ممولها.

تُصنف أغلب وسائل الإعلام العراقية، على أنها غير مستقلة، ممولة من أحزاب سياسية وجماعات مسلحة ودينية، وكذلك من مسؤولين في السلطتين التنفيذية والتشريعية، ومسؤولين في حكومة إقليم كردستان العراق، وهناك عدد قليل لا تأثير له أمام هذا الكم الكبير من الإعلام الموجه، نستطيع تصنيفه بـ"المستقل" في خطابه.

إن مئات الصحف والإذاعات ووكالات الأنباء والفضائيات، كانت في صراع محموم قبل وخلال وما بعد يوم الاقتراع، مع تفاوت في الرسائل التي وجهتها للفئات المستهدفة.

كان أكثر التركيز خلال هذه الانتخابات على البرامج التلفزيونية، حيث كثفت الفضائيات من إنتاج البرامج التي استضافت شخصيات حملت صفة "محلل سياسي مستقل"، لكنها في حقيقة الأمر، ليست مستقلة، وإنما واجهات تحليلية لأحزاب وجماعات مسلحة، بالإضافة إلى مسوقين للرأي الحكومي، حتى وإن كان مضللاً للمواطنين.

وتمكنت هذه الشخصيات التي تظهر بشكل يومي أو شبه يومي في الفضائيات، من التحشيد للانتخابات، والتحريض ضدها، وهذا كان حسب توجه كل وسيلة إعلام وممولها.

أما وكالات الأنباء والإذاعات والصُحف التي تراجعت أمام الإعلام الإلكتروني، فإنها كانت المسار الأول للمعلومات المضللة والمزيفة، واعتمدت أغلبها

في تسريب مجموعة أخبار الغاية منها إغراق الفضاء العام بكم من المعلومات المُراد تسويقها من قبل الممولين لها.

يرصد هذا البحث ويحلل تغطية وسائل الإعلام العراقية للانتخابات خلال الفترة من ١٠ أيلول/سبتمبر – ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١. رصد فريقنا المكون من عشرة صحفيين ١٨٦٣ خبراً، و٤٧ ساعة تلفزيونية.

حصل فريق الرصد على تدريب مكثف بآليات الرصد والتحليل للتغطيات الإعلامية، بدعم وتمويل من مؤسسة فريدريتش إيبرت الألمانية.

تشمل الدراسة تغطية ١٤ فضائية، و١٠ وكالات أنباء تعتبر هي الأبرز أو الأكثر نشاطاً في تغطية الأخبار المحلية، منها وسائل إعلام ممولة من الدولة، وأخرى تابعة لأحزاب سياسية، ومثلها تابعة لجماعات مسلحة ومسؤولين وسياسيين في إقليم كردستان العراق، وهناك وسائل إعلام تُصنف على أنها "مستقلة".

اعتمدنا في المرصد العراقي لحقوق الإنسان على آليات رصد وسائل الإعلام وفقاً لمعايير دولية ومحلية، توثق كل معلومة تورد هنا، وعملنا على ألا نصرف النظر عن أي مؤسسة فاعلة في تغطية الانتخابات التشريعية العراقية، مهما كان توجهها.

قراءة في التغطية الإعلامية لوسائل الإعلام العراقية للانتخابات التشريعية 2021

جرى التوقّع، مُبكراً، أن الانتخابات النيابية العامة التي شهدها العراق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ ستشهد تنافساً محموماً بين القوى السياسيّة التقليدية، والقوى التي تملك سلاحاً، فضلاً عن حركات وأحزاب جديدة صاعدة أفرزتها الاحتجاجات العارمة في تشرين الأوّل/ أكتوبر عام ٢٠١٩.

وقد وصفت الانتخابات العامة، التي أُطلق عليها محليّاً "انتخابات تشرين"، بأنها "عقد اجتماعي جديد" بين المجتمع الغاضب من تراجع أحواله الاقتصادية والأمنية، والأحزاب السياسية التي تحكم البلاد منذ الغزو الأميركي للعراق في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٣ وإسقاط نظام صدام حسين.

وقد جاء تحديد موعد الانتخابات بشكلٍ مبكرٍ من قبل حكومة مصطفى الكاظمي، نتيجةً لمطالبة الاحتجاجات الواسعة التي شهدتها محافظات وسط وجنوب العراق بين شتاء ٢٠١٩ وحتّى ربيع ٢٠٢٠، حيث سقط آلاف العراقيين بين قتلى وجرحى.

وبالإضافة إلى إشاعة الخوف من عمليات التزوير، واستعمال السلاح، وعمليات الضغط على المؤسسات المستقلة، فإن الخوف الكبير من استعمال الإعلام لبثّ المعلومات المضلّلة والشائعات، كان له حيّز كبير في تفكير المجتمع قبل الانتخابات وعند اقتراب يوم الاقتراع.

وتمتلك مروحة واسعة من القوى السياسية العراقيّة وسائل إعلام، مرئية ومقروءة ومسموعة، فضلاً عن مدونين على شبكات التواصل الاجتماعي يسمّون بـ"الجويش الإلكترونية"، وتبثّ كل هذه الوسائل معلومات وأخبار ومواد لا يخضع الكثير منها للمهنيّة، ولا لأخلاقيات الإعلام التي نصّت عليها المواثيق الدولية.

وتصنّف شبكة المعرفة الانتخابية (ASE) الإعلام بأنه "أحد العناصر الأساسية للديمقراطية"، فيما تقول إنه "يستحيل إتمام الانتخابات الديمقراطية دون إعلام"، وبناء على ذلك، فإن وسائل الإعلام تصبح مطالبة بتوفير المعلومات للناخبين حول الأحزاب السياسية والمرشحين المستقلين، وطريقة إدارة العمليّة الانتخابية ذاتها، علاوة على اعتمادها على مصادر واضحة، ومعلومات لا تقبل التضليل، وأن يقوم الإعلام، وسط كل هذا، بإشراك الناخبين في النقاش بشأن الانتخابات.

وبحسب دليل معهد الإعلام والسياسة والمجتمع المدني (IMPACS) فأن تكون الصحافة حرّة، فإن عليها أن تكون "مُطلقة اليد" في المساءلة بشأن شفافيّة الانتخابات، والحكومة وأحزاب المعارضة.

ولا يُمكن للإعلام أن يقوم بهذه المهمة دون أن تتوفّر له حريّة مكفولة قانوناً ومتحقّقة ممارسة، كما لا يُمكنه أن يبث معلومات محايدة، من دون عدم تدخل الممولون في السياسة التحريرية.

إن الإعلام والديمقراطية صنوان لا يفترقان، والصحافة بكل أشكالها هي الرقيب الأول –بلا سلطة رسمية– على تمكين الجمهور من المعلومات التي تؤدي به، في النهاية، إلى اختيار قادته من رؤساء وقادة تنفيذيين ومشرعين.

وفي الواقع، فإذا كان الأساس في أي عملية ديمقراطية هي الانتخابات، فإن الإعلام صار يُمثّل حارساً على قيم الديمقراطية، "فلا ديمقراطية من دون صحافة حُرة". ونتيجة لأن أغلب الأحزاب السياسية في العراق يمتلك قنوات تلفزة وصحف ورقية وإلكترونية ومواقع إخبارية، فإن مراقبة هذه النوافذ الإعلامية تمثّل حاجة غاية في الأهمية.

وبناء على ذلك، فإن المرصد العراقي لحقوق الإنسان، أخضع وسائل الإعلام المُقرّبة من الأحزاب أو المموّلة منها بشكل مباشر، إلى الرصد طيلة الفترة الممتدة من ١٠ أيلول / سبتمر وحتّى ١٠ تشرين الأول / أكتوبر عام ٢٠٢١، وهي فترة الذروة في الدعاية والمنافسة الانتخابية، ليتقصّى مدى تأثيرها على سير العمليّة الانتخابية، سلباً أو إيجاباً، كما فحص مدى قدرتها على الالتزام بالمعايير المهنيّة والأخلاق الصحفية.

وعلى الرغم من أن المرصد العراقي لحقوق الإنسان اعتمد على ١٠ راصدين لهم خبرة في الإعلام العراقي، ومارس الكثير منهم عمليات رصد لفعاليات مختلفة تخص دراسة الإعلام، بيد أنه، رغم ذلك، أخضع الراصدين لورشة تدريب حضورية موسعة في بغداد، لتمكينهم من رصد ١٤ قناة فضائية و١٠ مواقع إخبارية، وذلك بأسلوب متماسك، يخلو من الاعتباطية والآراء المسبقّة.

ولأن الدراسات الإعلامية في العراق قليلة، ولأن إحصائيات مشاهدات وسائل الإعلام تسيطر عليها الكثير من الشائعات، فإن مهمة اختيار القنوات والمواقع الإخبارية كانت غاية في الصعوبة.

لكن، ولسد هذه الفجوة، فإن باحثي المرصد العراقي لحقوق الإنسان عقدوا اجتماعات عدّة، وأجروا اتصالات مع منظمات مجتمع مدني وصحفيين وكتاب وطلاب في قسم الإعلام للتوصّل إلى القنوات والمواقع التي قد تكون الأكثر مشاهدة وتأثيراً في المجتمع العراقي.

وقد توصّل فريقنا إلى أن المواقع الإخبارية التي تحظى بأعلى القراءات هي: بغداد اليوم، شفق نيوز، ناس نيوز، IQ NEWS، الفرات نيوز، موازين، وكالة الأنباء العراقية (واع)، الوكالة الوطنية العراقية للانباء (نينا)، وكالة المعلومة؛ وهذه المواقع لها خلفيّات سياسية وآيديلوجية مختلفة، فمنها من ينطلق من خطاب إسلامي، وأخرى وسطيّة، وبعضها علماني، أما تمويلها، فإن بعضها يموّل بشكل مباشر من شخصيّات سياسية أو أحزاب، أو هي مقرّبة من قوى سياسيّة أو من الحكومة.

وقد اختلفت نبراتها أثناء تغطية الانتخابات بين منحاز تماماً للمموّل، أو حاول بعضها تمرير أجندات المموّل بشكل غير مباشر.

في المقابل، فقد كان من الصعب الاكتفاء برصد نشرات أخبار القنوات التلفزيونية من دون التركيز على البرامج السياسيّة التي تبثها، لا سيما في ساعات المساء، والتي تصنّف "وقت الذروة" في الإعلام المرئي العراقي.

وقد توصّل فريق المرصد العراقي لحقوق الإنسان إلى أن القنوات الفضائية التي تحظى باهتمام المشاهد العراقي هي قنوات: دجلة، الرشيد، آسيا، الشرقية نيوز، العهد، رووداو، زاكروس، القناة الرابعة، UTV، آفاق، العراقية، الفرات، التغيير، السومرية.

أما البرامج التي تبثها هذه القنوات وتثير اهتمام المشاهد العراقي فكانت، برنامج لعبة الكراسي، الذي تبثّه قناة الشرقية، وبرنامج الثامنة على قناة الرشيد، وبرنامج المناورة على القناة الرابعة، وبرنامج الشعب يقرر على قناة آفاق، وبرنامج بتوقيت العاصمة على قناة العهد، وبرنامج هامش على قناة آسيا، وبرنامج التصويت المبكر على قناة رووداو، وبرنامج المرصد الخبري على قناة الفرات، وبرنامج الحق يقال على قناة UTV، وبرنامج بلا أقنعة على قناة زاكروس، وبرنامج القرار لكم على قناة دجلة.

إن القنوات التلفزيونية، مثل غيرها من وسائل الإعلام الأخرى في العراق، ينخرط الكثير منها في أجندات سياسية مباشرة تتعلّق بالممولين، وقد ظهر هذا الأمر، بشكل واضح، في الانتخابات التي شهدها العراق في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٢١.

إن هذه الدراسة تسعى إلى تشديد المُراقبة على وسائل الإعلام لما تشكّله من أهميّة في أي ديمقراطية، وخاصة الديمقراطيات الناشئة، كما أنه يحاول التنبيه إلى أهمية الإلتزام بالمعايير الأخلاقية والمهنيّة للإعلام، بغضّ النظر عن الأجندة السياسية التي يصبو إليها المموّل.

وسائل الإعلام التي رصدت:

فضائية العراقية
مملوكة للدولة العراقية
رئيس الشبكة نبيل جاسم

الإخبارية

فضائية الشرقية
مملوكة للإعلامي العراقي
سعد البزاز

الشرقية

فضائية الرشيد
مملوكة للسياسي
سعد عاصم الجنابي

الرشيد

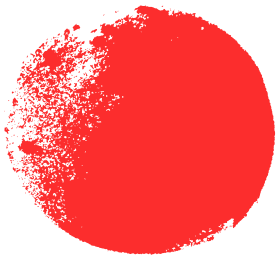

فضائية الرابعة
المالك والممول – مجهول

الرابعة

فضائية آفاق
مملوكة لرئيس الوزراء الأسبق
نوري المالكي

آفاق FA.O

فضائية آسيا
مملوكة لزعيم حزب المؤتمر الوطني
آراس حبيب

فضائية روداو
مملوكة لرئيس إقليم كردستان العراق
نيجرفان بارزاني

RÛDAW

فضائية التغيير
مملوكة لرجل الأعمال العراقي
أكرم زنكنة

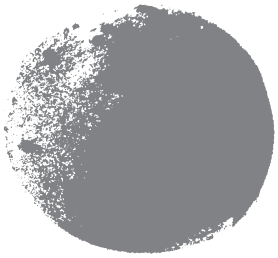

فضائية السومرية
مملوكة لرجل الأعمال اللبناني
شفيق ثابت

فضائية UTV
مملوكة لزعيم تحالف عزم
خميس الخنجر

فضائية الفرات
مملوكة لزعيم تيار الحكمة الوطني
عمار الحكيم

فضائية زاكروس
مملوكة لزعيم الحزب الديموقراطي الكردستاني
مسعود بارزاني

فضائية دجلة
مملوكة لزعيم حزب الحل
جمال الكربولي

فضائية العهد
مملوكة للأمين العام لعصائب أهل الحق
قيس الخزعلي

وكالات الأنباء التي رصدت:

وكالة الأنباء العراقية
مملوكة للدولة العراقية
رئيس الشبكة نبيل جاسم

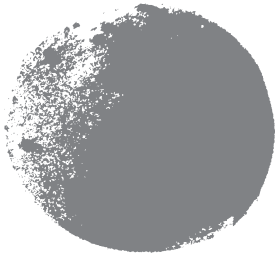

وكالة أنباء المعلومة
مملوكة لحركة كتائب
حزب الله في العراق

المعلومة

وكالة أنباء IQ
مملوكة لرئيس مجلس النواب السابق
محمد الحلبوسي

وكالة أنباء شفق نيوز
مملوكة لشركة پالو
إدريس نيچيرڤان بارزاني

وكالة أنباء NRT
مملوكة لزعيم حزب الجيل الجديد
شاسوار عبد الواحد

وكالة أنباء الفرات نيوز
مملوكة لزعيم تيار الحكمة الوطني
عمار الحكيم

وكالة أنباء موازين نيوز
مملوكة لرجل الأعمال
غدير العطار

وكالة أنباء ناس نيوز
مملوكة لرئيس الجمهورية
برهم صالح

وكالة أنباء نينا
مملوكة لنقيب الصحفيين العراقيين
مؤيد اللامي

وكالة أنباء بغداد اليوم
مملوكة لعضو مجلس النواب
مثنى السامرائي

توطئة فريق العمل:

خلال فترة الرصد الممتدة من ١٠ أيلول/سبتمبر إلى ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١، تورّطت الكثير من المؤسسات الإعلامية العراقيّة في الإنحياز لصالح المول، وخالفت القواعد المهنية مثل اعتماد المصادر أو تبني خطاب متحدثيها، إضافة إلى نقلها اتهامات شخصية بلا أدلة، أو أنها لم تفسح للمتهم مساحة للدفاع عن نفسه.

وقد أوردت المؤسسات الإعلامية المرصودة العديد من المواد الخبرية التي تتضمن اتهامات ضدّ مرشحين أو كتل سياسية أو شخصيات تشارك أو تدعم قوائم متنافسة في الانتخابات بما قد يؤثر على حظوظهم في التنافس أو الدعاية المضادة ضدهم والترويج الضمني لمنافسيهم.

وكانت بعض تلك المواد، أعدتها المؤسسة ذاتها أو أخذتها من مؤسسات أجنبية، تستند على مصادر مجهولة، دون إيراد أدلة أو شواهد منطقية على الأقل تدعم محتواها، كما لم تتح للأطراف المعنية بالقضية حق الإدلاء بآرائهم أو الدفاع عن أنفسهم، أو التأكيد من قبلها على أن حقهم في الرد مكفول على الأقل.

بالإضافة إلى ذلك، كانت غالبية المؤسسات الإعلامية المرصودة، قد أوردت خلال فترة الرصد، اتهامات متعددة، طالت شخصيات سياسية أو مرشحين وجهات داخلية وخارجية، ودول، وكان الرابط بين هذه الاتهامات هو مسألة الانتخابات، دون عرض أدلة، وبعضها استند لمصادر مجهولة.

وشخّص المرصد العراقي لحقوق الإنسان أن لكل مؤسسة وقناة فضائية ممن جرى رصدها في هذا المشروع، مالك وممول غالبيتهم ينخرطون في السياسة ويترأسون أو ينضوون في أحزاب وكتل مشاركة في الانتخاب، كما لديهم حلفاء، وهو ما إنعكس على تغطيات تلك المؤسسات والقنوات، فكانت تروّج لصالح هؤلاء وتستضيف أعضاء أحزابهم وكتلهم، ودأبت على نشر بياناتهم وتصريحاتهم وإهمال منافسيهم أحياناً وكيل الاتهامات لهم في أحايين أخرى.

إن النوع من التغطيات الإعلامية أثر بلا شك على سير عملية الانتخابات، والتنافس بين الأحزاب، وقد أحدث تأثيراً سلبياً في نفوس الناخبين وموقفهم من الاقتراع، وشوّش الرأي العام.

الرصد والتحليل

ترويج سلبي.. ظِلال من شك

لقد شخّص المرصد العراقي لحقوق الإنسان اتخاذ بعض وسائل الإعلام التي رصدها خطاباً سلبيّاً يتعلّق بالانتخابات، وجعلها تردد شكوكاً بإمكانها التأثير بشكل مباشر على حث الناخبين على الذهاب إلى صناديق الاقتراع، والتشكيك بالمرشحين والأحزاب التي ينضوون تحتها.

وكالة أنباء بغداد اليوم

نشرت وكالة بغداد اليوم المملوكة للنائب في البرلمان العراقي مثنى السامرائي، خلال فترة الرصد، أكثر من ١٢٠ خبراً، القسم الأكبر منها بيانات وتصريحات حكومية إيجابية لصالح الانتخابات، مثل التأكيد على أهميتها وإعلان المؤسسات المعنية جاهزيتها لإجراء انتخابات نزيهة وآمنة وتأمينها صحياً، كما نشرت معلومات ترويجية لكتل ومرشحين متعددين وهاجمت آخرين.

ركزّت الوكالة على أخبار وبيانات تحالف "عزم" بزعامة خميس الخنجر، الذي ينتمي إليه مالكها وممولها المرشح مثنى السامرائي، وتجنبت بيانات رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي وتحالف "تقدم" الذي يتزعمه، وهو المنافس الأول لتحالف لـ"عزم".

تدعي الوكالة أنها مؤسسة "مستقلة" لا تُميز ولا تنحاز لطرف على حساب آخر، وهذا ما لم يظهر خلال تغطياتها في فترة الانتخابات، ففي ١٩ أيلول/سبتمبر، وهي فترة حاسمة تسبق الانتخابات، أوردت الوكالة تصريحاً لعضو مجلس النواب يونادم كنّا يقول فيه إن "هناك مرشحين دخلوا للمنافسة الانتخابية بصفتهم مستقلين لكنهم في الحقيقة تابعين لكتل وأحزاب".

يؤشر هذا التصريح على وجود تكتيك لخداع الناخبين الميّالين لانتخاب شخصيات مستقلة بعد تجربة غير مرضية للأحزاب والكتل التقليدية وأعضائها. هذا التصريح العمومي جاء في ظل ترشح آلاف الشخصيات للانتخابات، ويقدمون أنفسهم فعلاً كمستقلين ويرتكزون على صفة "الاستقلالية" لتدعيم حظوظهم بالفوز ومنافستهم لمرشحين مدعومين من كتل وأحزاب نافذة ينضوون تحتها في السباق لمقاعد البرلمان.

كان التشكيك الذي قدمه النائب يونادم كنّا، يفتقد إلى التشخيص الدقيق والموضوعي للمستقلين "التابعين"، وهو ما يؤشر وجود تضليل معلوماتي ممنهج أو غير ممنهج، لكنه في المحصلة يرسم صورة نمطية عن المرشحين المستقلين.

اسم المؤسسة	العنوان	التاريخ	الرابط
بغداد اليوم	برلماني يلفت النظر الى اسلوب "التمويه" الذي تتبعه بعض الكتل في الانتخابات	9-19	https://baghdadtoday.news/news/165480/%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D9%84%D9%81%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%89-%D8%A7

وعلى الرغم من أن نقل التصريحات لا يخالف القواعد المهنية، إلا أن الوكالة لم تسع إلى الحصول على ردٍّ من مرشحين مستقلين يخوضون الانتخابات، كما أنها لم تشر، على الإطلاق، الى عدم تمكنها التثبّت من هذه المعلومة، وهو الأمر الذي أوقعها في خطأ تبني رأي المتحدّث.

لايمكن بأي حال من الأحوال اعتبار التغطية الإعلامية للانتخابات في العراق متوازنة، أو تخضع لأية إعتبارات مهنية، لا سابقاً، ولا حالياً.

أمل صقر

مراسلة إذاعة مونتكارلو الدولية

موقع **NRT** الإخباري

نشر موقع **NRT** الإخباري التابع لشبكة قنوات **NRT** المملوكة لزعيم جيل الحراك الجديد شاسوار عبد الواحد، ١٠٢ خبرا تتعلق بالانتخابات (خلال فترة الرصد)، وضمت بيانات وتصريحات رسمية لمفوضية الانتخابات ورئيس الحكومة ومستشاره للشؤون الانتخابية، إضافة إلى بيانات اللجنة العليا للأمن الانتخابي.

تشتمل الأخبار التي نشرها الموقع على إيجابية وأخرى سلبية، وقد تضمنت بعض المواد الخبرية المرصودة نوعا من التضليل والاتهام لشخصيات تتزعم تحالفات وقوائم انتخابية، فضلا عن الترويج، كما نشر الموقع تقارير أعدتها مواقع عربية وأجنبية، تتضمن مخاوف أمنية.

نشر الموقع تقريراً نقله من موقع «ميدل أيست آي» البريطاني، يربط بشكل غريب بين موافقة الحكومة الاتحادية على مشروع قانون الخدمة الإلزامية وبين الانتخابات.

وزعم التقرير الذي نشره الموقع العراقي بعنوان «بدلا من توفير فرص العمل ومكافحة الفساد.. الحكومة تشغل الشباب بالخدمة الإلزامية قبل الانتخابات» أن «موافقة الحكومة العراقية على قانون الخدمة الإلزامية في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٢١، هدفه إلهاء الشباب العراقي والمواطنين عموماً عن المشاكل الخدمية والاقتصادية مع قرب الانتخابات».

الواقع، أن مسألة الخدمة الإلزامية محل جدل في العراق منذ سنوات، وتنقسم الآراء والمواقف السياسية والشعبية بشأنها بشكل حاد، بين مؤيد ومعارض، بينما يدرجها التقرير المشار إليه ضمن قضية الانتخابات بأسلوب يحمل اتهاماً وتوجيهاً سلبياً للرأي العام.

حاول الموقع الذي يُموّل من حزب سياسي يستهدف الشباب للحصول على قاعدة جماهيرية أكبر، أن يستميل الشباب إلى جانبه عبر استخدام الانتخابات ورقة كسب جماهيري، دون وجود أية أهمية بما قد تتسبب هذه الصياغات الخبرية في تضليل الرأي العام في وقت تتزاحم المعلومات أمام النوافذ الإخبارية وتتسع مساحة انتشارها.

اسم المؤسسة	العنوان	التاريخ	الرابط
NRT	بدلا من توفير فرص العمل ومكافحة الفساد.. الحكومة تشغل الشباب بالخدمة الالزامية قبل الانتخابات	9-19	https://2u.pw/h9Ics

اتهام آخر، ورد في خبر نشره موقع "**NRT**" في ٣٠ أيلول/سبتمبر، ونسبه إلى "مصادر مطلعة" لم يذكر اسمها أو هويتها، ويدعي أن رئيس هيئة الحشد الشعبي، فالح الفياض، ورئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي "يستغلان" ملف إعادة العناصر المفسوخة عقودهم من الحشد الشعبي إلى الخدمة مجدداً لـ"أغراض انتخابية" ويصف فتح موقع إلكتروني لاستقبال طلبات أولئك العناصر، وعددهم بالآلاف، بـ"الضحك على الذقون"، دون تقديم أدلة.

ويقحم الخبر، اسم زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، المنافس للفياض والمالكي انتخابياً، في القضية، مدّعياً أنه طلب من رئيس الوزراء وقف الموقع الإلكتروني الخاص بتلك الطلبات.

وفي خبر ثانٍ، أورد الموقع الإخباري ذاته، ما وصفها بـ"تسريبات" يدّعي فيها أن قيادة الحزبين الديمقراطي والاتحاد الوطني الكردستانيين، عقدا صفقة تتضمن ١٠٠ مليون دولار، لتقاسم المناصب الحكومية الخاصة بالكرد بينهما قبل إجراء الانتخابات بـ١٠ أيام، علماً أن موقع **NRT**"" مملوك وممولّ من السياسي الكردي شاسوار واحد، وهو معارض لهذين الحزبين ومنافس لهما انتخابياً في إقليم كردستان.

اتضح من خلال هذه التغطية للخبر المتعلق بـ"بيع المناصب"،أن التغطية الإخبارية خلال فترة الانتخابات لموقع **NRT**، انحاز وبشكل غير موضوعي إلى سياسة الحزب الممول، ولم يقدم أي دليل أو إشارة إلى ما جاء في متن الخبر، كما أنه لم يُنقل عن متحدث آخر، وهو ما يعني أن الخبر كان موجهاً بشكل واضح لضرب الحزبين المنافسين.

اسم المؤسسة	العنوان	التاريخ	الرابط
NRT	مصدر: طلب من الصدر للكاظمي بشأن مفسوخي الحشد.. الفياض والمالكي استغلوا الملف!	9-30	https://2u.pw/HoUEk
NRT	اتفاق سري للتنازل عن رئاسة الجمهورية لصالح الديمقراطي الكوردستاني مقابل مبلغ خيالي!	10-2	https://2u.pw/F8dNJ

وكالة شفق نيوز

وكالة شفق نيوز الممولة من قبل شركة (بالو) للإنتاج والبث الإعلامي بحسب مدير تحريرها محمد جمال، لكنها في ذات الوقت تتهم بالتمويل من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني.

ركزت الوكالة في أخبارها على المناطق المتنازع عليها وعبرت عن مخاوفها من وجود سطوة السلاح على تلك المناطق.

وفي السياق ذاته المتعلق بإلقاء ظلال من الشك العام على الانتخابات، نشرت الوكالة تقريراً في ١٠ أيلول/سبتمبر،بعنوان "سيدة الخضراء تثير المخاوف من تزوير الانتخابات في العراق".

تطرقت المادة الخبرية إلى إعلان القضاء العراقي

توقيف أشخاص قال إنهم يشكّلون خلية إلكترونية للتلاعب بنتائج الانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر، وإحداث فوضى سياسية عبر استهداف شخصيات ورموزاً "وطنية" ولهم ارتباط بشخصية سياسية ويستعينون بخبراء.

في مقدمة التقرير، تقول الوكالة إن "الخشية من التزوير وتكرار سيناريو انتخابات العام ٢٠١٨، ما زالت هي الهاجس الأكبر لدى اغلب المختصين، والمراقبين في السليمانية خصوصا بعد إعلان مكتب رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي، إحباط محاولة لتزوير الانتخابات والقبض على عدد من المتهمين فيها يجد المواطنون أن تكرار سيناريو التزوير قد يكون حاضرا في الانتخابات المقبلة في حال عدم وجود إجراءات حكومية تضمن للمواطن عدم المساس بصوته".

بهذه الطريقة، توحي الوكالة أن هناك مخاوف لمراقبين في السليمانية من حصول عمليات "تزوير" للانتخابات، حيث ركز التقرير على أن تكون آراء المراقبين من السُليمانية مثلما أوضح في مقدمته، والمعروف أن هذه المنطقة ينشط فيها ويتولى إدارتها حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، المنافس التاريخي للحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي يُعتقد بأنه أحد داعمي الوكالة.

ولم تضف الوكالة شيئاً يتعلق بأسباب وجود هذه المخاوف لدى المراقبين في السُليمانية فقط، أو لماذا ركز على أن يكون المتحدثون في تقرير قِصته ببغداد، من مدينة السُليمانية فقط.

حاول التقرير أن يوحي للقارئ بوجود مخاوف في السُليمانية من تزوير الانتخابات، وفي ذات الوقت حاول أن يحمي نفسه من أي هفوة مهنية أو موضوعية قد تُحسب عليه، وبالتالي صار التقرير يطرح تساؤلات ليس عن محتواه، وإنما عن سبب الإتيان بمتحدثين من مدينة السُليمانية دون وجود متحدثين قريبين من موقع الحدث في بغداد أو من محافظات أخرى.

كانت تغطية وسائل الإعلام العراقية للانتخابات التي جرت في العاشر من أكتوبر 2021، متفاوتة، فكل وسيلة إعلام غطّت الانتخابات وفق ما تُمليه عليها سياسة الممول، وكان خطاب التضليل واضحاً، ولم تكن هناك مساحات حقيقية لبروز دور الإعلام الذي يتمتع بشيء من الاستقلالية في هذه التغطية المهمة

زياد العجيلي

رئيس مرصد الحريات الصحفية

اسم المؤسسة	العنوان	التاريخ	الرابط
شفق نيوز	"سيدة الخضراء" تثير المخاوف من تزوير الانتخابات في العراق	9-10	https://2u.pw/3eqjR

وفي جانب آخر، أوردت الوكالة أيضاً، تصريحات تفيد بتعرض مرشحي الأحزاب الكردية لـ"إرهاب انتخابي" في المناطق المتنازع عليها بين بغداد وأربيل، وتتضمن تلك التصريحات اتهامات للأحزاب العربية بشكل واضح.

لا يتحمل الموقع مسؤولية هذه التصريحات لكونها وردت على لسان مسؤولين حزبيين، لكنه لم يتح للطرف الآخر/ المتهم حق الرد.

وأيضاً، نشرت الوكالة مادة إخبارية في ٢٣ أيلول/ سبتمبر، تنقل فيها تصريحات تفيد بممارسة شيوخ قبليين في مناطق عربية ضغوطات على أفراد قبائلهم لانتخاب مرشحين محددين، و"استغلال" للنازحين العائدين إلى مناطقهم في المحافظة للهدف ذاته، مستنداً على تصريح لمدير مكتب مفوضية حقوق الإنسان فيها (مؤسسة وطنية)، وشيخ عشيرة واحد، وأهمل مثل المرة السابقة، الحصول على تعليق من مفوضية الانتخابات أو أجهزة الأمن، رغم أن المتحدثين باسم هذه الجهات الرسمية كانوا متاحين للإعلام.

اسم المؤسسة	العنوان	التاريخ	الرابط
شفق نيوز	الانتخابات في صلاح الدين.. تحشيد عشائري مطلق ومساومة للعائدين من النزوح	9-23	https://2u.pw/hwwD3

وكالة أنباء الفرات نيوز

خلال الفترة بين ١٠ أيلول/ سبتمبر إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، نشرت وكالة أنباء الفرات نيوز ١٣٧ خبراً متعلقاً بالانتخابات، توزعت ما بين التوعية بأهمية المشاركة فيها كاستحقاق وطني، وبين الترويج لمرشحي "تحالف قوى الدولة الوطنية" الذي يتزعمه مالك وممول الوكالة عمار الحكيم. في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، أوردت الوكالة تصريحاً لمحلل سياسي يدعى صابر إسماعيل، يدعي "سيطرة أحزاب كبيرة في كردستان على بطاقات انتخابية كثيرة موجودة في مكاتب مفوضية الانتخابات"، دون تقديم دليل أو مقاطعة هذا الإدعاء مع تعليق عليه من قبل المفوضية أو الأحزاب المتهمة.

يُمكن أن تصنف هكذا أنواع من الأخبار، على أنها "أحادية" الرأي، ولا يُمكن أن تكون المادة الخبرية هذه متكاملة وقابلة لنقل صورة ما يحدث بشكل موضوعي، كما لا يُمكن أن يُعتمد على "محلل سياسي" لا يحمل أي صفة رسمية، أو صفة بحثية للحديث عن الأمر، وهذا ما يُسمى بالمصادر غير الأولية والتي قد تكون بعيدة عن القِصة المتناولة.

يُسَهم هكذا نوع من الأخبار في تضليل الرأي العام، ويبتعد عن الموضوعية التي يجب أن تتمتع بها الوكالة، خاصة وأن نقل هكذا معلومة من متحدث غير معني، يؤشر خللاً واضحاً في ما تبثه من أخبار.

اسم المؤسسة	العنوان	التاريخ	الرابط
الفرات نيوز	محلل سياسي: أحزاب كبيرة في الأقليم تسيطر على بطاقات انتخابية كثيرة متبقية بمكاتب المفوضية	9-16	https://2u.pw/W4bHe

وكالة أنباء المعلومة

خلال الفترة المحددة للرصد، نشرت وكالة أنباء المعلومة المملوكة والممولة من الفصيل المسلح "كتائب حزب الله"، نحو ١٣٦ خبراً، ركزت في عدد منها على الترويج لمرشحي حركة "حقوق" وهي الجناح السياسي للكتائب.

ففي ١٤ أيلول/سبتمبر، نشرت الوكالة تصريحاً للنائب جاسم البياتي، يدعي أن تزويراً واسعاً سيحصل في الاقتراع وكذلك شراء لأصوات الناخبين بالتواطؤ مع

"الجهة المسؤولة" أي مفوضية الانتخابات، دون أن يقدم أدلة، وأهملت الوكالة الحصول على رد أو تعليق رسمي من المفوضية حول هذه المزاعم والاتهامات.
تدخل هكذا تصريحات ضمن حملات التضليل الإعلامي الممنهج التي يُمكنها التأثير سلباً على قناعات الناخبين في التوجه للمشاركة في الانتخابات، خاصة أولئك الذين كانوا يسعون لانتخاب شخصيات بعيدة عن الأحزاب والحركات التقليدية التي تشارك في العملية السياسية منذ عام ٢٠٠٣.

اسم المؤسسة	العنوان	التاريخ	**الرابط**
المعلومة	نائب يكشف طرق وانواع جديدة للتزوير في الانتخابات	9 – 14	https://2u.pw/xW2Xn

الوكالة ذاتها، وهي مناهضة للولايات المتحدة الأميركية، أوردت تصريحاً للنائب السابق نديم الجابري، يدّعي وجود "تدخلات خارجية (بعضها من جانب واشنطن) في الانتخابات"، ويتوقع حصول "عمليات اختراق للنتائج والتلاعب بها"، دون تقديم أدلة، وأهملت وكالة "المعلومة" الحصول على تعليق أو رد من مفوضية الانتخابات.
ذهبت الوكالة الممولة من كتائب حزب اللّه باتجاه التهيئة للاحتجاج والإعتراض على أي نتائج قد لا تتوافق معها ولا تُناسبها، ولم تكن لوحدها تفعل ذلك، بل مجموعة وسائل إعلام حزبية ومجموعة من المحللين السياسيين الذين يتبعون أحزاباً وجماعات مسلحة.
هذا النوع من التعاطي السلبي غير المقرون بأدلة، كان حاضراً في تغطيات القنوات الفضائية الداخلة ضمن مشروع الرصد.

اسم المؤسسة	العنوان	التاريخ	الرابط
المعلومة	تحذيرات من اختراق الكتروني وتلاعب امريكي بنتائج الانتخابات	9 – 21	https://almaalomah./me/2021/09/21/554107

وفي إطار الاتهامات، أوردت وكالة "المعلومة" المموّلة من كتائب حزب اللّه، العديد من الأخبار والتصريحات التي تتضمن اتهامات للولايات المتحدة الأميركية بالتدخل في الانتخابات العراقية عبر "إرباك" الوضع الأمني في البلد، واتهمت كذلك الحكومة العراقية والأحزاب الناشئة المتشكلة بعد احتجاجات تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٩، بـ"التواطؤ" في هذا الأمر، دون تقديم أدلة أو منح الأطراف المتهمة حق الرد والتعليق.
هذا الانحياز الذي بدا واضحاً في تغطية وسائل الإعلام العراقية للانتخابات التشريعية في البلاد، لعب دوراً بارزاً في تفضيل رأي ومصالح الممول على الموضوعية في إنعزال تام عن الحقائق.

اسم المؤسسة	العنوان	التاريخ	الرابط
المعلومة	الخزعلي: امريكا تشارك بحملة تأجيل الانتخابات وأحزاب تشرين تساندها	9–14	https://2u.pw/yvZJK

قناة الشرقية

تبنت قناة الشرقية عبر نشرة الحصاد وهي أبرز وأهم نشراتها الإخبارية، وبرنامج لعبة الكراسي، الترويج لتحالف "تقدم"، وزعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني ومسرور بارزاني، وخطابات زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر.

كانت تقارير القناة محصورة في محافظات بغداد، الأنبار، ديالى، النجف، كربلاء، ذي قار، البصرة، وكان أغلبها عبارة عن دعوة للمشاركة في الانتخابات، بالإضافة إلى دعم مرشحي تحالف "تقدم" وبرامجهم الانتخابية ونشاطات رئيس التحالف محمد الحلبوسي.

أوردت القناة في نشرة الحصاد التي بثتها مساء ١٧ أيلول/سبتمبر، خبراً يستند لمصادر مجهولة، يزعم حصول عمليات شراء لبطاقات الناخبين بأسعار تتراوح بين ٢٠٠ – ٣٠٠ دولار، لكن دون عرض دليل مادي، سواءً صورة أو مقطع مصور أو غيره يثبت ذلك، أو على الأقل نقله عن مصادر أمنية أو مصادر في مفوضية الانتخابات، أو عن مراقبين للانتخابات من المجتمع المدني.

وفي اليوم التالي، أوردت القناة الخبر ذاته وبالتفاصيل ذاتها، ثم عادت لعرضه في اليوم الثالث أيضاً في نشرة الحصاد، وفي اليوم الرابع نقلت عن مرشح للانتخابات اتهاماً موجهاً لمكتب مفوضية الانتخابات في منطقة الأعظمية في بغداد بالامتناع عن تسليم البطاقات للناخبين، دون الاتصال بالمكتب أو المفوضية للحصول على تعليق أو رد على الاتهامات هذه. كما شككت لاحقاً بأدلة مفوضية الانتخابات التي قادتها إلى استبعاد مرشحين من السباق بداعي استغلالهم المال العام في دعايتهم الانتخابية.

كانت وسائل الإعلام مثابرة في تغطية انتخابات 2021، ولم ألحظ صراحة أي توجه معين في سياسة تلك القنوات بنسبة كبيرة غير نقل مايحدث من عمليات تصويت والتأشير لبعض الخروقات المهنية في بعض المراكز لغاية إغلاق الصناديق. كانت النتائج هي محل الخلاف بين القوى والذي بدوره أثر وكان جليا في سياسة القنوات وطريقة تناول الخبر"

ريناس علي
مقدم برامج في قناة العهد

اسم المؤسسة	العنوان	وقت العرض	الرابط
الشرقية نيوز	الحصاد الاخباري ١٧-٠٩-٢٠٢١	من الدقيقة 2:10 – 3:55	https://2u.pw/rEDTg
الشرقية نيوز	الحصاد الاخباري 19-09-2021	من الدقيقة 33:10 – 34:10	https://2u.pw/W5eb8

اتهام آخر صريح أوردته قناة "الشرقية" في نشرة الحصاد في ١٣ أيلول/سبتمبر، لوزير الشباب والرياضة عدنان درجال، المترشح للانتخابات، بـ"استغلال" موارد وزارته في دعايته الانتخابية، دون تقديم أدلة، وقالت إنها اتصلت به للرد لكنه "تجاهل الرسائل".

واستضافت القناة في نشرتها، مدرب كرة القدم حكيم شاكر، والخبير القانوني طارق حرب لتدعيم اتهاماتها الموجهة لدرجال والحديث عن "مخالفته" للقوانين والتأكيد عليها.
معروف في الوسط الرياضي العراقي، أن ضيف قناة الشرقية حكيم شاكر، لا يرتبط بعلاقة إيجابية مع وزير الشباب والرياضة عدنان درجال، ودائماً ما يُهاجمه في وسائل الإعلام. لعبت قناة الشرقية هنا على وتر استهداف المرشح من خلال ضيف لتخلي مسؤوليتها القانونية، لكنها في مدونات السلوك الإعلامي، انحازت إلى طرف على حساب آخر.

اسم المؤسسة	العنوان	وقت العرض	الرابط
الشرقية نيوز	الحصاد الاخباري	من الدقيقة 45:20 – 46:25	https://2u.pw/neOZe

قناة السومرية

حاولت قناة السومرية المملوكة والممولة من رجل الأعمال اللبناني شفيق ثابت، أن تحقق التوازن في نشراتها الإخبارية، ونجحت نوعاً ما في ذلك، ولعبت دوراً بارزاً في التحشيد والتثقيف للمشاركة في الانتخابات، وفي ذات الوقت ركزت على الأخبار التي تُشير إلى وجود معلومات تفيد باحتمالية تعرض المراكز الانتخابية لاستهدافات أمنية.
وذهبت القناة إلى بث تقرير إخباري ضمن نشرتها الرئيسية في ٢٥ أيلول/سبتمبر، عدّ الأعداد الكبيرة للمراقبين الدوليين للانتخابات "حالة غير صحية"، واستندت لتصريحات أشخاص وصفتهم بـ"المراقبين" شككوا بمنع حصول عمليات تزوير في الانتخابات، دون تضمين التقرير رأياً أو تعليقاً لمفوضية الانتخابات.
مع أن القناة ضمنت التقرير رأي أحد الذين وصفتهم بـ"المراقبين"، في محاولة لتحقيق التوازن، إلا أن موقفها كان واضحاً من وجود المراقبين الدوليين، خاصة عندما لم تستعن بأي متحدث حكومي أو من مفوضية الانتخابات التي تمتلك ما لا يقل عن ثلاثة متحدثين.
اتفق هذا التقرير الذي بثته قناة السومرية مع مواقف أحزاب كانت تقف بالضد من وجود مراقبين دوليين، وهذه الأحزاب المنضوية في تحالف "الفتح" وائتلاف "دولة القانون".

في ظل غياب دراسات واحصائيات موثقة عن تغطيات وسائل الإعلام للانتخابات، فإن وجهة نظرنا، تستند إلى المتابعة غير المنتظمة للقنوات الفضائية، وبعض الإصدارات الصحفية، وسط إنطباع عام بأن غالبيتها تفتقد إلى الموضوعية والحصافة. وتفتقر إلى شروط المعالجات الصحفية الدارجة

سلام مسافر
– كبير المذيعين في شبكة قناة روسيا اليوم (العربية)
– رئيس قسم البرامج السياسية والاجتماعية

اسم المؤسسة	العنوان	وقت العرض	الرابط
السومرية	زيادة مفرطة في اعداد الفرق الاممية التي تراقب الانتخابات ومراقبون يعدون الامر حالة غير صحية تؤثر على العملية السياسية	من الدقيقة (21:31 الى 24:00)	https://2u.pw/NzKbK

قناة الفرات

قناة الفرات المملوكة والممولة من زعيم تيار "الحكمة" عمار الحكيم، اعتمدت في تغطيتها الانتخابية على نشرة أخبار اسمها (المركز الخبري)، وركزت في هذه النشرة على تناول الأخبار والتقارير المتعلقة بالانتخابات، ولكن تجدر الإشارة إلى أن الفرات كانت من أشد المؤيدين للمشاركة في الانتخابات، وأغلب تغطياتها حثت المواطنين على المشاركة الفاعلة فيها ونقلت إجراءات المفوضية وروجت لها بشكل إيجابي.

كما نقلت نشرة (المركز الخبري) في بعض الأحيان وبالأخص الأيام الأخيرة التي سبقت موعد الانتخابات دعايات انتخابية مكثفة لصالح تحالف "قوى الدولة الوطنية" وهو تحالف ينضوي فيه تيار "الحكمة" ويتزعمه أيضاً عمار الحكيم. أما ضيوف النشرة فقد كان أغلبهم من تيار الحكمة الوطني الذي يتزعمه الحكيم، وكانوا يتحدثون عن ضرورة المشاركة بالانتخابات ويستبعدون حدوث خروقات فيها ويروجون بقوة لتحالف قوى الدولة الوطنية.

أوردت القناة تقريراً في نشرتها في ١٣ أيلول/سبتمبر، ينقل آراء "مراقبين" يقولون إن "تزوير الانتخابات وارد في ظل بيع وشراء بطاقات الناخبين"، دون تقديم أدلة أو مقاطعة هذه المزاعم مع رد رسمي من مفوضية الانتخابات.

هذه الاتهامات والتشكيك المسبق دون وجود أدلة أو مؤشرات على الأقل، سياسة اتبعتها المؤسسات الممولة حزبياً، وكانت الغاية منها الاستعداد لرفض نتائج الانتخابات التي لا تتوافق مع ما تُريد.

اسم المؤسسة	العنوان	وقت العرض	الرابط
قناة الفرات	مراقبون: احتمال التلاعب والتزوير يبقى وارد مع انتشار ظاهرة بيع وشراء البطاقات الانتخابية	من الدقيقة (21:30 الى 23:30)	https://2u.pw/rvr45

قناة الرابعة

قناة الرابعة التي افتتحت قبل أقل من عام، والممولة بحسب معلومات متداولة لمالك شركة (كي كارد)، ركزت خلال نشراتها الإخبارية على إجراءات القوات الأمنية وتدابيرها لحماية الانتخابات إضافة الى إجراءاتها لامساك المتجاوزين على الدعاية الانتخابية.

كما اهتمت بنقل اخبار الرئاسات الثلاث ودعواتهم لمشاركة في الانتخابات ولقاءاتهم المستمرة مع القيادات السياسية والمراقبين الدوليين، فيما نقلت اتهامات بعض الأحزاب وأعضاء مجلس النواب لجهات سياسية أخرى في حملاتها الانتخابية.

دعمت القناة ائتلاف "دولة القانون" وتحالف "الفتح"،

ونشرت تقارير خاصة عن حملاتهم الانتخابية، وهذا يشير إلى انحياز كبير تجاه هذه الأحزاب دون غيرها.
توجيه الاتهامات الضمنية لمفوضية الانتخابات وتأثرها بـ"أجندة سياسية"، ورد في تغطية القناة لقضية جعل تصويت عناصر الحشد الشعبي ضمن الاقتراع العام.

ففي تقرير أوردته القناة ضمن نشرتها الإخبارية في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، قالت مقدمة النشرة قبيل عرض التقرير إن "قرار استبعاد الحشد الشعبي من التصويت الخاص أثار حفيظة مواطنين"، وربطت قرار المفوضية هذا بـ"أجندة سياسية".

ورغم أن معد التقرير تطرق عرضاً إلى موقف مفوضية الانتخابات الرسمي من هذه القضية وإرجاعها هذا القرار إلى "تأخر هيئة الحشد الشعبي" في إرسال أسماء عناصرها مثل بقية الأجهزة الأمنية، إلّا أنه وصف قرارها بـ"المجحف" وأعطى المساحة الكاملة لأشخاص مؤيدين للحشد للحديث عن المسألة دون ظهور أي متحدث رسمي باسم المفوضية في تقريره.

كان التقرير يفتقد إلى الرأي الآخر وهو أحد معايير الموضوعية التي يجب أن تتكامل في مادة تلفزيونية تتناول حدثاً مهماً، خاصة وأن مفوضية الانتخابات أشارت في بيان صحفي أصدرته في الثاني من تشرين الأول/أكتوبر، أي قبل يوم من تاريخ بث هذا التقرير، قالت فيه، إن "هيئة الحشد لم تزود المفوضية بأسماء منتسبيهم، لذلك فإن مفوضية الانتخابات شملتهم بالتصويت العام، وذلك لعدم إرسال بيانات منتسبي الحشد الى المفوضية".

لا يمكنك الحكم على موضوعية التغطية أو عدم موضوعيتها عندما تغيب التفاصيل. للأسف لم أشهد تغطيات واسعة أو شاملة للحملات الانتخابية ولم تلفت انتباهي أي وسيلة إعلام محلية، كون معظمها كانت موجهة في تغطياتها وحزبية خالصة وتفتقر للمعلومة والعمق وحتى البرامج الحوارية والمقابلات. كانت إما تركز على الراعي فتلمع صورته بشكل مباشر ومبالغ به، أو تعمد إلى تشويه المنافسين والخصوم وأيضاً بطريقة فجة ومباشرة".

سؤدد الصالحي

مراسلة MIDDLEEASTEYE

اسم المؤسسة	العنوان	التاريخ	الرابط
قناة الرابعة	استبعاد الحشد الشعبي من عملية التصويت الخاص مع القوات الأمنية يثير حفيظة الشارع العراقي	3-10	https://2u.pw/OLPX8

قناة زاكروس

قناة زاكروس المملوكة والممولة من الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني، وجهت تسقيطها لتحالف "تقدم" وركزت على الصراع المحتدم بين القوى السنية، كما اتهمت

تيار "الحكمة" خلال إحدى حلقات برنامج (بلا أقنعة) الذي تقدمه هيفاء الحسيني، باستخدام موارد الدولة في دعايته الانتخابية، دون أن تقدم دليلاً على ذلك، أو تأتي برأي من التيار للرد على الاتهامات. في الشأن ذاته، عرضت القناة في ذات البرنامج حلقة بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر، تحدثت فيها عن مخاوف من حصول "تزوير" للانتخابات "خاصة في مدينة الصدر شرقي بغداد، ومحافظة الأنبار" وادّعى أحد ضيوف الحلقة "عدم نصب كاميرات" داخل مراكز الاقتراع في هاتين المنطقتين وهو ما ركّزت عليه مقدمة البرنامج، دون الاتصال بمفوضية الانتخابات أو متحدث رسمي لتأكيد ذلك أو نفيه.

يؤشر هذا النوع من التغطيات، أن هناك وجهات نظر مسبقة تُريد بعض وسائل الإعلام فرضها على الرأي العام. يعتبر هذا النوع من التغطيات "مضللاً" دون أن تكون هناك إثباتات أو السماح للرأي الآخر بالتعليق، خاصة وأن هكذا معلومات صدرت من شخصيات لا تحمل صفات رسمية تُدعم معلوماتها.

اسم المؤسسة	العنوان	التاريخ	الرابط
قناة زاكروس	**بلا أقنعة مع هيفاء الحسيني | التنافس الانتخابي يشتد فمن يضمن نزاهة الانتخابات**	9-19	https://2u.pw/EKyz7

إن استعمال المصادر المجهولة، أو استخدام بعض السياسيين للإعلام لتمرير تصريحات غير دقيقة، أوقع وسائل الإعلام في مخالفات بدائية يدرسها الإعلاميون في مراحل تعلمهم الأولى.

لطالما كُرّر على الصحفيين أن "يشكّكوا" في دوافع المصادر عند حديثهم عن قضيّة ما، كما أن يشكّكوا في حقيقة التصريح نفسه. لقد تردّد دائماً على العاملين في الصحافة أن يسألوا عدّة أسئلة قبل نشر خبر يحظى بالشك، مثل: ما دوافع المصدر لإعطاء المعلومات (تقييم الدوافع)، وهو ينطبق على عدّة تصريحات جرى نشرها، وكان الشك في صدقيتها وارد، لا سيما في مسائل عمليّة تتعلّق بعمل مفوضية الانتخابات، ولا يملك المتحدثين عنها معرفة واسعة. أما السؤال الثاني، هل للمتحدث أجندة؟ والسؤال الثالث: هل يروج المتحدث لوجهة نظر ما؟ إن الكثير من وسائل الإعلام قد تغاضت هذه القواعد، أو أنها تعمّدت عدم العودة إليها.

اتهامات شخصية/ جهوية بلا أدلة: في فترة الدعاية الانتخابية

إن غالبية المؤسسات الإعلامية المرصودة أوردت، خلال فترة الرصد، اتهامات متعددة، طالت شخصيات سياسية أو مرشحين وجهات داخلية وخارجية، ودول، وكان الرابط بين هذه الاتهامات هو مسألة الانتخابات، دون عرض أدلة، وبعضها استند لمصادر مجهولة.

قناة العهد – النشرة الرئيسية

قناة العهد المملوكة والممولة من زعيم حركة "عصائب أهل الحق" قيس الخزعلي، روّجت خلال نشراتها الإخبارية الرئيسية، طيلة فترة الرصد، لصالح تحالف "الفتح" ومرشيحه للانتخابات، واستضافت مرشحين منه وأعدت تقارير ميدانية لتوثيق المؤتمرات الانتخابية الخاصة بهم، وتبنت خطاب التحالف المناهض للولايات المتحدة الأميركية والقوات الأجنبية في العراق.

وقدّمت "العهد" تحالف الفتح كـ"مدافع عن السيادة" وهذه إحدى مضامين البرنامج الانتخابي للتحالف، فضلاً عن الشعارات حول تقديم الخدمات و"إنصاف المحافظات المحرومة" مثل ديالى، كما ربطت بشكل مباشر بين هذا التحالف و"مصير" قوات الحشد الشعبي. وكانت أخبار نشاطات تحالف الفتح الانتخابية ومؤتمراته، تحتل أولوية في نشرات القناة طيلة فترة الرصد، وبتكرار دائم، كما سلطت الضوء على دعوات المرجعيات الدينية للمشاركة الواسعة في الانتخابات، وتبنت القناة خطاباً مناهضاً لدعوات المقاطعة.

قناة العهد – برنامج "بتوقيت العاصمة"

خلال فترة الرصد، بثت قناة "العهد" ١٠ حلقات من برنامج "بتوقيت العاصمة"، ٩ منها تتحدث عن الانتخابات، وتضمنت ترويجاً من قبل الضيوف (المترشحين للانتخابات) لأنفسهم ولتحالفاتهم السياسية، وتبادل بعضهم الاتهامات أو وجهوا اتهامات لأطراف وشخصيات وأحزاب سياسية لم تكن حاضرة أو ممثليها في البرنامج، دون أن يعلن مقدّمه أن حق الرد مكفول لمن يشعر أنه تضرر مما قيل في البرنامج أو ورد اسمه فيه.

على سبيل المثال، استضاف البرنامج المرشح مشعان الجبوري بتاريخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، وزعم خلالها أن جميع الانتخابات التي أجريت في العراق بعد ٢٠٠٣ لم تكن نزيهة وتخللها التزوير.

كذلك، وجه الضيف الذي ظهر في الحلقة لوحده، اتهامات شخصية ومباشرة لرئيس البرلمان محمد الحلبوسي، الذي يتزعم تحالف "تقدم" المشارك في الانتخابات أيضاً، بـ"الاستقواء بكتلة سائرون لتصفية خصومه. لم تتصل القناة بمحمد الحلبوسي أو متحدث باسمه أو اسم تحالفه للرد على هذه الاتهامات التي جاءت خلال فترة الدعاية الانتخابية، كما أن مقدم البرنامج لم يشر إلى حقّ المتهم في الرد، وبالمساحة نفسها التي عرض فيها الاتهام.

وفي حلقة أخرى من البرنامج ذاته "بتوقيت العاصمة" بُثت في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، أي قبل الانتخابات العامة بخمسة أيام، استضافت القناة المرشح بهاء الأعرجي، فوجه الأخير اتهامات للمسؤولين الحكوميين وأعضاء البرلمان المنتمين للتيار الصدري (التيار المنافس لتحالف الفتح الذي تدعمه القناة) وقال إنهم "لم يقدموا أي خدمات" لأنصار التيار فضلاً عن بقية المواطنين، دون أن تتصل القناة بواحد منهم على الأقل للتعليق والرد.

"التجاذبات السياسية كان لها الأثر على الإعلام خلال تغطية الانتخابات التشريعية. كان الإعلام بشكل عام مستنفراً لتغطية هذه الممارسة الديموقراطية. رصدنا في يوم الاقتراع 24 مخالفة تلفزيونية، وأطول مدة لمعالجة المخالفة كانت 15 دقيقة. كانت الحملات الإعلامية في هذه الانتخابات، أكثر إنضباطاً من الانتخابات السابقة"

علي المؤيد

رئيس هيئة الإعلام والاتصالات في العراق

اسم المؤسسة	العنوان	التاريخ	الرابط
قناة العهد	بتوقيت العاصمة	9-22	https://alahad.tv.iq/?page=article&itemId=106295
قناة العهد	بتوقيت العاصمة	10-5	https://alahad.tv.iq/?page=article&itemId=106295

وكالة أنباء السومرية نيوز

مثلما عمل تلفزيون السومرية، حاولت الوكالة تحقيق التوازن والموضوعية، لكنها ذهبت في مرات عديدة بنشر أخبار مضللة بالإضافة إلى الترويج لبعض الأحزاب والمرشحين للانتخابات مثل تحالف الفتح وائتلاف دولة القانون، فضلا عن نشرها تقارير تتحدث عن وجود حالات تزوير بدون الاستناد إلى مصادر أو دلائل مؤكدة.

وغير بعيد عنها، أورد موقع "السومرية نيوز" التابع لقناة "السومرية" الفضائية، تصريحاً للنائب رياض المسعودي، يتهم أعضاء البرلمان الآخرين بـ"إهمال" جلسات المجلس، و"الانشغال" بدعاياتهم الانتخابية.

وقال الموقع في مقدمة المادة الخبرية، إن هذا الأمر "أعطى انطباعاً سلبياً للشارع". لم يضّمن مادته، التي عنونها بـ"أعلى سلطة تشريعية بالعراق مُعطلة.. ممثلو الشعب منشغلون بالانتخابات" تعليقاً من رئاسة مجلس النواب أو أي متحدث رسمي.

يُمكن القول إن "مثل هكذا مواد إعلامية تدخل في خانة الصراعات السياسية التي تُستخدم خلال فترة الانتخابات، وانحياز واضح من قبل القناة ضد مجلس النواب بآراء وتحليلات دون معلومات مبنية على حقائق".

اسم المؤسسة	العنوان	التاريخ	الرابط
قناة السومرية	أعلى سلطة تشريعية بالعراق "مُعطلة".. ممثلو الشعب منشغلون بالانتخابات	20-9	https://2u.pw/ljgZq

ترويج وميل

لكل مؤسسة وقناة فضائية ممن جرى رصدهن في هذا المشروع، مالك وممولّ غالبيتهم ينخرطون في السياسة ويترأسون أو ينضوون في أحزاب وكتل مشاركة في الانتخاب، كما لديهم حلفاء، وهو ما انعكس على تغطيات تلك المؤسسات والقنوات، فكانت تروّج لصالح هؤلاء وتستضيف أعضاء أحزابهم وكتلهم، ودأبت على نشر بياناتهم وتصريحاتهم وإهمال منافسيهم والتعريض بهم أحياناً وكيل الاتهامات لهم.

هذا الأمر شمل جميع المؤسسات والقنوات المرصودة، بما في ذلك الواردة اسمائها أعلاه ضمن توبيب "ترويج سلبي" و"اتهامات شخصية/ جهوية بلا أدلة؛ في فترة الدعاية الانتخابية".

قناة آسيا

طيلة فترة الرصد، ركزت قناة "آسيا" على محافظة واسط لأن مالكها وممولها آراس حبيب ترشح للانتخابات في هذه المحافظة، واستضافت محللين وشخصيات أكاديمية من هناك للإجابة على أسئلة بدت تهجمية على أعضاء البرلمان السابقين، وهو ما انساق إليه المستضافين وأسهبوا فيه.

وفسحت القناة المجال واسعاً أمام مرشحي تحالف "تصميم" الذي يرأسه محافظ البصرة أسعد العيداني الذي يشترك في تمويل رواتب موظفي القناة في الفترة الأخيرة بسبب العقوبات المفروضة آراس حبيب من قبل وزارة الخزانة الأميركية، للترويج لأنفسهم ولتحالفهم وتقديمه كـ"منقذ" للمحافظة، وتحدث بعضهم عن تعرض البصرة "للظلم" من قبل الحكومات الاتحادية المتعاقبة وحمّلوا أعضاء البرلمان السابقين مسؤولية ذلك.

لقد أفردت القناة الجزء الأكبر من برامجها السياسية ونشراتها الإخبارية للترويج لصالح الأخير، وكذلك تحالف "قوى الدولة الوطنية" الذي ينضوي فيه حزب المؤتمر الوطني الذي يرأسه مالك القناة آراس حبيب.

وركّزت القناة في نشرتها الرئيسية على محافظة واسط، فسلطت الضوء على تردي الأوضاع الخدمية والاقتصادية هناك واتهمت عبر مذيعي نشراتها أعضاء البرلمان السابقين عن المحافظة بالفشل في تحصيل "حقوقها" وحمّلتهم مسؤولية "سوء الأوضاع" في المحافظة.

كما تولت الترويج لصالح تحالف "قوى الدولة الوطنية"، حتى أن بعض مذيعيها كانوا يرددون لازمة عند استضافتهم مرشحي هذا التحالف في البصرة مفادها أن "تحالف قوى الدولة أكبر من مجرد وعود انتخابية".

وفي حلقة من برنامج "هامش" الذي تبثه القناة كان الضيف الوحيد هو السياسي حيدر الفيلي، وقد تحدث عن "المظلومية التاريخية" للكرد الفيليين، القومية التي ينتمي لها ممولّ القناة آراس حبيب والتي يسكن الآلاف منها محافظة واسط. روّج الضيف للمرشح حبيب ووصفه بـ"العم آراس"، قائلاً إنه يسعى لتحصيل "حقوق الكرد الفيلية".

اسم المؤسسة	العنوان	التاريخ	الرابط
قناة آسيا	هامش مع نور الماجد (الضيف : حيدر هشام الفيلي)	10-4	https://n9.cl/p5p5e

قناة دجلة

كرست قناة دجلة المملوكة لزعيم حزب "الحل" جمال الكربولي وشقيقه القيادي في تحالف "عزم" محمد الكربولي، الجزء الأكبر من برامجها ونشراتها الإخبارية للترويج لصالح الأخير وتحالفه ومرشحيه واستضافت العديد منهم للحديث عن البرنامج الانتخابي العام لتحالفهم.

وعرضت هذه القناة مؤتمرات وفعاليات انتخابية لمالكها، محمد الكربولي، ومرشحي تحالف "عزم"، وفي إحدى نشراتها أوردت خبراً مفاده أن إحدى مرشحات "عزم" أوصلت المياه إلى سكان منطقة أبو غريب في بغداد بـ"دعم" من الكربولي.

نقلت القناة خلال الفترة الرصد مجموعة أخبار وتقارير تفيد بوجود "دعم" شعبي لمرشحين تابعين لتحالف "عزم"، في إنحياز واضح للمول، حتى وصلت إلى عدم التفريق بين المواد الدعائية والإخبارية.

ركزت القناة في أكثر تغطياتها على الترويج وإظهار قوة تحالف "عزم" في المحافظات المستهدفة، ديالى ونينوى والأنبار، وحاولت قدر الإمكان عدم التورط في استهداف مرشحين من أحزاب منافسة أخرى.

اسم المؤسسة	العنوان	وقت العرض	الرابط
قناة دجلة	نشرة الاخبار الرئيسة	33:51 – 20:37	https://2u.pw/YTS0c

قناة **UTV**

دعمت القناة المملوكة والممولة من زعيم تحالف "عزم" خميس الخنجر، مرشحي التحالف، وعمدت في برنامج الحق يُقال، إلى استضافة مرشحي التحالف في أغلب الحلقات، ولم يظهر أي مرشح من تحالف "تقدم" بزعامة محمد الحلبوسي وهو التحالف الأكثر منافسة لتحالف مالك القناة وممولها.

كان **CG** (تصريحات المتحدثين التي تظهر في البرنامج) البرنامج يتبنى ما يقوله كل ضيوف تحالف "عزم" خاصة أولئك الذين انضموا إليه قادمين من أحزاب أخرى، واستثمر البرنامج الذي يعد من أكثر البرامج التلفزيونية مشاهدة في العراق، هذه الفرصة للترويج للتحالف. أما الحلقات التي تخلو من مرشحي تحالف "عزم"، فإنها كانت أقل فاعلية وأقل تناولاً في **CG** البرنامج.

في نشراتها أيضا ركزت على بيانات ومؤتمرات تحالف "عزم" وخميس الخنجر والتعريف بجمهوره، وحاولت في مرات عديدة وبشكل متعمد إلى التضليل واستهداف مرشحي تحالف "تقدم" بزعامة محمد الحلبوسي، من خلال اتهام بعض مرشحي المحافظات الغربية بأنهم يسيطرون على منع وضع دعايات المرشحين الآخرين.

عمدت على تسقيط الحشد الشعبي والأحزاب التي تدافع عنه أو تدعي القرب منه، ونقلت تشكيكاً مستمراً بالعملية الانتخابية ونزاهة مفوضية الانتخابات، لكن الحال تغيّر في الأيام التي سبقت موعد الانتخابات بقليل، حيث أشادت القناة بمفوضية الانتخابات وأشارت إلى التحديات التي تواجهها في إجراء العملية الانتخابية.

قللت القناة من إمكانية وجود ناخبين في بعض المناطق خصوصا الوسط والجنوب، وتحدث عن أن الانتخابات والتصويت في تلك المناطق سيكون منعدما نوعاً ما بسبب الاحتجاجات. في إحدى المرات، أوردت اتهامات ضمنية لتحالف "تقدم" غريم "عزم"، دون استضافة أي مرشح من التحالف الأول.

اسم المؤسسة	العنوان	التاريخ	الرابط
UTV	الحق يقال المناظرة مع عدنان الطائي	22– 9	https://2u.pw/VJIjv

قناة آفاق

قناة آفاق المملوكة والممولة من زعيم ائتلاف "دولة القانون" نوري المالكي، ركزت في نشراتها الإخبارية اخبارها للترويج للائتلاف وزعيمه ومرشحيه، وحثت تقاريرها على ضرورة المشاركة الواسعة في الانتخابات والتأكيد الكبير على تنفيذ رسالة المرجعية وتبني كل ماجاء فيها.

في برنامج الشعب يقرره الذي يقدمه محمد الحمد، والذي من المفترض أن يستضيف المرشحين من جميع الكتل السياسية لمعرفة برامجهم الانتخابية ومناقشتها، كانت غالبية ضيوفه من ائتلاف "دولة القانون"، ونستطيع القول إنه "همش المرشحين الآخرين".

دأبت القناة على الترويج لصالح ائتلاف المالكي فراحت تستضيف أعضائه ومرشحيه لعرض برنامجهم الانتخابي، وبث فعاليتهم ومؤتمراتهم الانتخابية، وعرض تصريحات متكررة للمالكي يتطرق خلالها لمواضيع شتى.

ورغم أن القناة مملوكة وممولة لزعيم ائتلاف "دولة القانون" وهو ما دفعها إلى إعطاء المساحة الأكبر من تغطيتها لمرشحي الائتلاف، إلا أنه وفق المعايير المهنية والإعلامية، لا يُمكنه إلا وصفه بالانحياز التام لصالح الممول.

اسم المؤسسة	العنوان	التاريخ	الرابط
قناة آفاق	ائتلاف دولة القانون .. مساع لتصحيح المسار وتحسين الواقع الاقتصادي	28–9	https://2u.pw/1w5Fr

قناة روداو

قناة رووداو الكردية المملوكة للحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني، خصصت الجزء الأكبر من نشراتها وبرامجها السياسية للترويج للأخير وحزبه، فكانت توثق فعاليته الانتخابية وتعرض تصريحاته وبرنامجه الانتخابي. وتبث هذه القناة باللغة الكردية فقط، لكنها تمتلك موقعا إلكترونيا باللغة العربية.

كل نشرات الأخبار من قناة رووداو كانت باللغة الكردية، ولم تبث طيلة فترة الرصد أي نشرة أخبار باللغة العربية، لأنها تستهدف الجمهور الكردي.

أعدّت القناة تقاريرا عن الانتخابات، والتقت بمسؤولين في المفوضية في بغداد كما استضافت شخصيات سياسية ومحللين للحديث عن الانتخابات العامة، وقد أفردت جانباً من نشراتها للمناطق المتنازع عليها بين بغداد وأربيل.

خلال حلقات برنامج التصويت المبكر التي نشرتها قناة "رووداو"، في قسمها العربي الإلكتروني، استضاف البرنامج خلال الفترة المرصودة، مرشحين للانتخابات وخبراء قانونيين ومدون واحد وإعلامي ورئيسة جمعية تدافع عن حقوق النساء.

سلط البرنامج الضوء على الأجواء الانتخابية في العراق، وتطرق للمشكلات والتحديات وتفاعل الشارع، سواءً السلبي أو الإيجابي أو المقاطع للانتخابات، وعرض أصواتاً متعددة وأراء متباينة.

تضمنت حلقات البرنامج ترويجاً للمرشحين الذين استضافهم، وفي إحدى حلقاته التي تناولت مدونة السلوك الانتخابي التي قدمها رئيس الجمهورية برهم صالح إلى الزعماء السياسيين لتوقيعها وتتضمن نقاط تسعى لضمان نزاهة الانتخابات، هاجم الضيف الذي قدمته القناة كخبير قانوني، المدونة وأدرجها ضمن الدعايات الانتخابية وقلل من قيمتها، وللتذكير، فإن القناة مملوكة للحزب الديمقراطي الكردستاني، المنافس الأساسي للحزب الذي يدعم رئيس الجمهورية، الاتحاد الوطني الكردستاني.

اسم المؤسسة	العنوان	وقت العرض	الرابط
قناة رووداو			https://www.facebook.com/Rudaw.net/videos/611444783353583

قناة الرشيد

قناة الرشيد المملوكة للسياسي سعد عاصم الجنابي، كرست جهدها للترويج لتحالف "تقدم" وخطابات زعيمه محمد الحلبوسي في المؤتمرات الانتخابية التي شارك بها، إضافة إلى أن التقارير والأخبار كانت كلها ترويجية للتحالف وللمرشحين.

كل الضيوف الذين كانوا يحضرون برامج القناة عبارة عن مرشحين ونواب واعضاء في تحالف "تقدم"

اسم المؤسسة	العنوان	التاريخ	الرابط
قناة الرشيد	الثامنة مع أحمد الطيب	9-14	https://2u.pw/fAu32

وكالة أنباء IQ NEWS

موقع IQ NEWS المملوك لرئيس تحالف "تقدم" محمد الحلبوسي، أورد خلال فترة الرصد، تصريحات الأخير وبياناته وفعالياته الانتخابية، وعرض وجهات نظره حول مسائل إعادة الإعمار وقضايا النازحين وغيرها من القضايا المتعلقة بالمناطق المستعادة من تنظيم "داعش".

كان أغلب الاخبار والمواضيع التي تطرق لها الموقع هي عبارة عن بيانات رسمية لجهات حكومية مثل مفوضية الانتخابات وخطابات الرئاسات الثلاث الداعية إلى ضمان نزاهة الانتخابات والمشاركة الواسعة والحفاظ على الأمن ومنع المال السياسي من التدخل بالعملية الانتخابية.

روجت الوكالة الممولة من الحلبوسي بشكل كبير لصالحه، وسعت إلى تسويق كل قرار حكومي في المناطق المحررة خاصة الأنبار، على أنه من مساعيه وصناعته. تغطية IQ NEWS هي واحدة من أدلة الانحياز المستمر لصالح الممول على حساب الموضوعية.

وفي الواقع، لقد أظهر عدد كبير من وسائل الإعلام تخليّها عن الموضوعية عندما تعلّقت التغطيّة بالشخصيّة أو الحزب الذي يموّلها، وهو ما أفقدها الحياد الذي يُعدّ ركناً أساسياً في العمل الصحفي.

اسم المؤسسة	العنوان	وقت العرض	الرابط
IQ NEWS	إدارة الأنبار: وجبة كبيرة جداً من تعويضات السكان المتضررين ستصل هذا الأسبوع بجهود الحلبوسي	9 – 23	https://www.iqiraq.news/society/28181--.html

وكالة الأنباء العراقية (واع)

وكالة الأنباء الرسمية "واع"، المموّلة حكومياً، ركزت على نشر التصريحات والبيانات الرسمية المتعلقة بالانتخابات وكانت تبتعد تماماً عن طرح وجهات النظر الأخرى والمواقف المخالفة لمتبنيات الحكومة.

لقد ركزت الوكالة خلال فترة الرصد على عمل وجهود المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وأهم "منجزاتها" وإجراءاتها وتعليماتها. كما ركزت على الإجراءات الأمنية المتخذة من قبل اللجنة العليا لتأمين الانتخابات وجولاتها في كافة المحافظات واستعداداتها لحماية كافة المراكز وفي جميع المحافظات.

يبدو أن الوكالة امتنعت عن نشر أي خبر لأي مرشح في الانتخابات، باستثناء الرئاسات الثلاث التي لم يترشح منها سوى رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي.

قناة العراقية

وظفت قناة العراقية الممولة "حكوميا" وتصنف بأنها "إعلام شبه رسمي"، نشراتها الإخبارية لدعم العملية الانتخابية ومفوضية الانتخابات والقرارات الحكومية. تناولت القناة بشكل يومي في النشرة الرئيسية التي تعرض عند الساعة الثامنة مساءً تقارير وأخبار تدعو إلى المشاركة في الانتخابات وتوفير البيئة الآمنة ومشاركة المراقبة الدولية في الانتخابات.

إن التقارير دائماً ما كانت غير متوازنة، كونها تؤخذ من طرف مفوضية الانتخابات فقط ولم تتضمن جهات مختصة أخرى. إن الضيوف في برامج القناة جميعهم كانوا من مفوضية الانتخابات ولجنة تأمينها، أو محللين سياسيين يمثلون وجهة نظر الحكومة أو يسوقون لها.

"وسائل الإعلام شبه الحكومية حاولت خلق التوازن، على عكس الإعلام الموجه من أحزاب سياسية، حاول بعضه تشويه وتسقيط الخصوم"

فلاح حسن الخطاط

أستاذ الإعلام – جامعة بغداد

الوكالة الوطنية العراقية للانباء (نينا)

وكالة أنباء نينا المملوكة والممولة من قبل نقيب الصحفيين العراقيين مؤيد اللامي، اهتمت بدعم العملية الانتخابية، وإجراءات المفوضية العليا للانتخابات والعقوبات التي تترتب على المخالفين من المرشحين، كما اهتمت برسالة المرجعية ودعواتها إلى المشاركة الواسعة في الانتخابات.
وعلى الرغم من محاولة إضهار "التوازن" في تغطيتها، إلا أنها مالت نحو ائتلاف "دولة القانون" في التركيز على نشاطاته دون أطراف سياسية أخرى، وهذا يعود بكل تأكيد إلى العلاقة الإيجابية التي يرتبط بها ممولها مؤيد اللامي مع زعيم الائتلاف نوري المالكي.

اسم المؤسسة	العنوان	التاريخ	الرابط
وكالة نيناء	المالكي : مراكز الاستطلاع تشير الى ان ائتلاف دولة القانون الرقم واحد في الانتخابات المقبلة	9 / 10	https://ninanews.com/Website/News/Details?key=926429

الإعلام الممول حزبياً لم يكتف بالإنحياز للممول، ونعتبر هذا أمراً طبيعياً، لكنه ذهب باتجاه تسقيط الخصوم والمنافسين. قد تستمر هذه الحالة غير الصحية لغياب قانون ينظم العمل الإعلامي

علاء الحطاب
عضو مجلس أمناء شبكة الإعلام العراقي - مقدم برامج سياسية

قناة التغيير

قناة التغيير المملوكة والممولة من رجل الأعمال أكرم زنكنة، ركزت في نشرتها الإخبارية الرئيسية، على الانتخابات بشكل موسع، وقد ثبت لدينا بعد الرصد أن هذه النشرة تناولت بشكل يومي أخبار الانتخابات، وصار ملفاً رئيسياً بالنسبة لها لنحو شهر تقريباً.
نستطيع القول إن خطاب قناة التغيير تميّز نوعاً ما بالاعتدال والترويج الإيجابي للانتخابات والحث على المشاركة القوية فيها، لكن ذلك لم ينفي حقيقة ترويجها لتحالف "تقدم" بزعامة محمد الحلبوسي وإبرازه على حساب تحالفات وأحزاب أخرى لم تأخذ ذات المساحة التي أخذها تحالف الحلبوسي في نشراتها الإخبارية وبرامجها.
حاولت القناة تضخيم كل خطاب وحدث للحلبوسي، وكانت تسوّق زياراته إلى المحافظات بطريقة تظهر الدعم الواضح والصريح له. إن هكذا نوع من التغطيات، يؤشر انحيازاً واضحاً لصالح الممول، وليس شرطاً أن يكون الممول مرشحاً للانتخابات، بل أن مصالح اقتصادية واجتماعية تدفعه إلى الترويج للآخرين.

اسم المؤسسة	العنوان	التاريخ	الرابط
قناة التغيير	تجمع انتخابي كبير لحزب تقدم بحضور رئيس البرلمان محمد الحلبوسي شمال بغداد	9 – 27	https://www.youtube.com/watch?v=B-FethQFgby8

كل عامٍ يقدم الإعلام العراقي نموذجاً عن الانصياع وراء المموّل، وفي انتخابات 2021، بدا الانصياع فاقعا إلى درجة كان الإعلام منحازاً، ولا يُحافظ على الموضوعية والأخلاق المهنية، وذلك عندما روّج للممول وحزبه أو مرشحيه، وهاجم خصومه. كان مشهداً فاقعاً، ومُخزياً. بمعنى آخر، كان امتحاناً فشلت فيه حتى مؤسسات كبرى حافظت، ولو بأدنى حد في السنوات السابقة، على مهنيتها

عمر الجفال

باحث وصحفي مستقل

بشكل عام كانت التغطية متحزبة، ولم تخرج عن نطاق الأجندات التي تتحكم بوسائل الإعلام والجهة الممولة لهذه المؤسسة الإعلامية أو تلك. افتقار العديد من المؤسسات الإعلامية العراقية للمهنية، أفقدها القدرة على تقديم محتوى متميز يرتقي للمستوى الذي يمكن أن يلبي حاجة المتلقي في الحصول على ماينشده وإعلام قادر عن تقديم إجابات للكثير من الأسئلة التي تطرح وبعيدا عن الأجندات السياسية

وليد إبراهيم

مدير شبكة الجزيرة في العراق

"لاتوجد وسيلة إعلام محلية مستقلة، وإنما تتبع الجهة التي تعود إليها وتمولها. وسائل الإعلام التي تعمل وفق أجندات سياسية، لم تؤثر على الناخب خلال الحملات الإعلامية في فترة الانتخابات".

قاسم عبد الزهرة

مراسل وكالة أسوشيتدس برس (AP)

في بغداد

"كانت الفرصة سانحة لأن يلعب الإعلام المحلي دوراً مهماً في تقديم تغطيات موضوعية لا تتضارب حتى مع مصالح مموليه، ولا تسيء للمنافسين، لكنه أصر على الذهاب بعيداً وقدّم لنا كماً هائلاً من التضليل والتسقيط"

مصطفى سعدون

مدير المرصد العراقي لحقوق الإنسان

الخلاصة

لقد وجد المرصد العراقي لحقوق الإنسان أن الكثير من وسائل الإعلام التي أخضعها للرصد قد سقطت في أخطاء من بديهيات الإعلام، الأمر الذي أفقدها الموضوعية والحيادية، وجعلها موضع شك في التزامها بالقواعد الإخلاقية للإعلام.

لقد برز عدم الدقة في نقل معلومات تخص واحدة من أكثر الفترات حراجة مثل الانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، وذلك عندما اعتمدت وسائل الإعلام على مصادر مجهولة المصدر، بينما لم تفسح للذين وجه لهم الاتهام مساحة للرد، فضلاً عن أنها نقلت معلومات من شخصيات معلومات حساسة، بينما لم تطالبهم بأي وثائق، أو دلائل تؤكد ادعاءاتهم.

وأظهرت وسائل إعلام مبالغة كبيرة بخصوص آليات تزوير الانتخابات، خاصة وأن الكثير منها يتعلّق بالتكنولوجيا، بينما لم تبادر إلى استضافة مختصين بالتكنولوجيا لتأكيد أو تفنيذ هذه المعلومات، فضلاً عن أن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات جرى تغييبها أثناء الحديث بمثل هذه المعلومات.

لقد تعمدت وسائل إعلام انتقاء المعلومات التي تتوافق مع جهة التمويل، بينما تعمدت التعتيم على جهات أخرى قد تكون منافسة للموّل، وهو الأمر الذي أفقدها الحيادية في الطرح في الكثير من الأحيان.

وأخيراً، فإن عدد كبير من وسائل الإعلام تحوّلت إلى منصات دعاية في الفترة الحرجة التي سبقت الانتخابات، وصار محتواها دعائياً لصالح الجهة الممولة، بينما أخذ طابعاً هجومياً ضد الجهات المنافسة.

التوصيات المقدمة من قبل المرصد العراقي لحقوق الإنسان:

– تنظيم عمل وسائل الإعلام: نحث مجلس النواب الجديد على تشريع قانون ينظم عمل وسائل الإعلام في العراق، من خلال المشاركة في إعداد مسودة هذا القانون مع منظمات المجتمع المدني، بغية الوصول إلى آلية واضحة تُنظم عمل الإعلام في العراق، ولا تقيده، فليس من المعقول أن تبقى السلطة الرابعة من دون قانون ينظم عملها.

– مراقبة مصادر تمويل وسائل الإعلام: تحقيقاً للشفافية وتنظيم العمل الإعلامي أكثر، وللحد من خطابات الكراهية والتضليل، صار من الضروري أن تعمل هيئة الإعلام والاتصالات على مراقبة مصادر تمويل وسائل الإعلام، بضمنها المواقع الإلكترونية التي تغرق الشبكة العنكبوتية بالمعلومات المضللة.

– مدونة سلوك إعلامي: نحث هيئة الإعلام والاتصالات وكذلك لجنة الثقافة والإعلام في مجلس النواب العراقي، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني المعنية، إلى إنشاء مدونة سلوك إعلامي، تهذب خطاب وسائل الإعلام، وتحوله من خطاب قد يحمل في طياته الضرر، إلى خطاب معلوماتي يتبنى الموضوعية أساساً في عمله.

– دليل الكراهية والتحريض: نحث منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وكذلك هيئة الإعلام والاتصالات ولجنة الثقافة والإعلام في مجلس النواب العراقي، على إنشاء دليل يتعلق بتعريف الكراهية والتحريض، ليكون بداية لتحديد خطابي الكراهية والتحريض والحد من المطاطية في تعريفهما، حيث تسهم هذه المطاطية في ظهور خطابات كراهية وتحريض تضر المجتمع والنظام السياسي.

– تطوير مهارات الصحفيين: نحث نقابة الصحفيين وهيئة الإعلام والاتصالات والمنظمات المعنية بالعمل الصحفي، على تطوير مهارات الصحفيين في ما يتعلق بالتغطيات الإعلامية للانتخابات، من خلال إقامة ورشة العمل والمؤتمرات والمنشورات التي تزيد من مهاراتهم وآلياتهم في تغطية هذه الممارسة الديموقراطية.

المرصد العراقي لحقوق الإنسان:

في منتصف عام ٢٠١٣ بدأت فكرة تأسيس المرصد العراقي لحقوق الإنسان، وفي بداية عام ٢٠١٤ بدأ العمل فعلياً في المنظمة من قبل مجموعة من الصحافيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، من أجل دفع السلطات إلى الإلتزام بالقوانين الوطنية والمواثيق الدولية التي تحفظ كرامة الإنسان بغض النظر عن جنسه أو لونه أو شكله أو دينه أو طائفته أو قوميته.

بعد ثلاث سنوات من بدء العمل بشكل فعلي، تمكنت المنظمة من الحصول على إجازة تسجيل رسمية من قبل دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

لدى المرصد شبكة من المتطوعين والمصادر المحليّة في جميع محافظات العراق، وهؤلاء يعملون على رصد الانتهكات وتوثيقها إن كانت من قبل السلطات الرسمية أو جهات وجماعات أخرى.

خلال السبعة أعوام الماضية اتسعت شبكة الرصد والمصادر التي تعمل في المرصد العراقي لحقوق الإنسان إلى نحو ٦٣ راصداً يعملون بشكل تطوعي، مما ساعده على إصدار تقارير سنوية وتقارير دورية وثقت مجموعة كبيرة من انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد.

مؤسسة فريدريش إيبرت:

من أقدم المؤسسات السياسية في ألمانيا؛ إذ تأسست عام ١٩٢٥، وتعدُ من الإرث السياسي الذي خلّفه فريدريش إيبرت، وهو أول رئيس ألماني منتخب بطريقة ديمقراطية.

يتمحور عمل المؤسسة على أفكار وقيم جوهرية للديمقراطية الاجتماعية كالحرية، والعدالة، والتكافل، ويربطها ذلك بالديمقراطية الاجتماعية والنقابات العمالية الحرة، وكمؤسسة لا تستهدف الربح، فإنها نقوم بتنظيم عملنا بشكل مستقل.

الإعلام العراقي في انتخابات 2021
تغطية تحت المجهر

وفي الواقع، لقد أظهر عدد كبير من وسائل الإعلام تخليّه عن الموضوعية عندما تعلّقت التغطيّة بالشخصيّة أو الحزب الذي يموّلها، وهو ما أفقدها الحياد الذي يُعدّ ركناً أساسياً في العمل الصحفي.

وتمتلك مروحة واسعة من القوى السياسية العراقيّة وسائل إعلام، مرئية ومقروءة ومسموعة، فضلاً عن مدونين على شبكات التواصل الاجتماعي يسمّون بـ"الجويش الإلكترونية"، وتبثّ كل هذه الوسائل معلومات وأخبار ومواد لا يخضع الكثير منها للمهنيّة، ولا لأخلاقيات الإعلام التي نصّت عليها المواثيق الدولية.

لقد شخّص المرصد العراقي لحقوق الإنسان اتخاذ بعض وسائل الإعلام التي رصدها خطاباً سلبيّاً يتعلّق بالانتخابات، وجعلها تردد شكوكاً بإمكانها التأثير بشكل مباشر على حث الناخبين على الذهاب إلى صناديق الاقتراع، والتشكيك بالمرشحين والأحزاب التي ينضوون تحتها.

jordan.fes.de

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG